دور ترجمة المصطلحات في عملية التواصل
- دراسة في ضوء اللسانيات الحديثة-

نجمة زقرور*

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2- الجزائر- n.zegrour@univ-setif2.dz

الإرسال: .29/ 12 /2020 القبول:03/ 11/ 2021 النّشر: 2021/12/31.

الملخّص:

يهدف هذا المقال إلى التركيز على أهمية المصطلح في عملية التواصل ، وعلى الإشكال الذي يواجه المترجم العربي أثناء الترجمة المصطلحية ، كونها تلعب الدور الأساس في إيصال المعنى لمتلقي النّص الهدف ، وهو أمر يستدعي مترجما قادرا على الإلمام بالموضوع والمقارنة بين المفاهيم حتى يضمن التطابق بينها. وعليه سنسلط الضوء في هذا المقال على المقاربات اللسانية وأثرها في تحليل الترجمة ، ودور الترجمة المصطلحية في ضمان التطابق والتركيز على الضوابط والقواعد المتحكمة في ترجمة المصطلح ، وما مدى أهمية المعاجم المتخصصة في إثراء اللغة العربية ، ثمّ الإجابة عن التساؤل الآتي: ما الإستراتيجية الناجعة في عملية الترجمة التي ينبغي إتباعها من أجل تحقيق مصطلح موحّد في القطر العربي ؟ وفي الأخير اقترحنا بعض الحلول التي نراها مناسبة لحلّ إشكال ترجمة المصطلح وتوحيده في القطر العربي.

الكلمات المفاتيح: الترجمة ؛ المترجم ؛ المصطلح ؛ التواصل ؛ اللسانيات

* المؤلف المرسل

Terms translation role in the communication process - study in the light of modern linguistics-

Abstract :

This article aims to focus on the importance of terminology in the communication, and on problems faced by the Arabic translator in terminological translation, which plays the main role in conveying the meaning to the target text recipient, so an expert translator is required, able to distinguish between concepts, to ensure the compatibility between them. we will highlight, in this study, on Linguistics approaches and their impact in translation analysis, the rules of Terminological translation in ensuring compatibility, and the importance of specialized dictionaries to enrich Arabic language. Then answering the following question: what effective strategy should be followed to achieve the unified term in the Arabic countries? in the end, we propose some suitable solutions to translate terminology and standardize in the Arab region.

Key words: translation; translator; terminology; communication; linguistics

1. مقدمة

تعد الترجمة أقدم نشاط عرفته البشرية ، إذ هي «الشكل المعقّد متعدد الأبعاد للنشاط البشري»[1] ، حيث مارست الشعوب هذا النشاط على مختلف أجناسها ولغاتها لتحقيق التواصل والاحتكاك الحضاري الثقافي ، وشكّلت «ومازالت تشكّل جزءًا هامًا من التفاعل الثقافي منذ عدّة قرون»[2] ، وقد تطوّرت الترجمة على مر عصور التاريخ الإنساني ، حيث كان هدفها الأسمى هو تلبية حاجة إنسانية أساسية للتواصل بين الثقافات ، فالترجمة هي« "وساطة " تنقل تعابير لغة أجنبية إلى اللغة - الأم يفهمها المجتمع الناطق بهذه اللغة»[3]، لأن الترجمة ليست عملية نقل ألفاظ من لغة إلى أخرى ، بل هي تعمل على خلق جسر تمر عبره المعاني والأفكار والمضامين الثقافية والاجتماعية من شعب إلى آخر. وكان للعرب شأن عظيم في ترجمة

النصوص العلمية والفلسفية قبل العصر الحديث، إذ نقلوا الموروث الحضاري الإغريقي والفارسي والسرياني إلى كامل أنحاء العالم، وتمّ دراسة هذه الترجمات من قبل أكبر فلاسفة العرب أمثال "الكندي" و"ابن سينا" و"ابن رشد" وكذا من قبل العلماء الأوروبيين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر.

لقد أسهمت الترجمة بامتياز في إثراء محتوى اللغات من حيث معجمها وتراكيبها وأسلوبها، وكذا في تحقيق التواصل بين مختلف الشعوب باختلاف ثقافتهم وحضاراتهم، ومع مر العصور أصبحت الترجمة قضية تقنية ذات أبعاد نظرية وتطبيقية، فقد تأثر نشاط الترجمة وفي كثير من جوانبه، بالدّراسات اللغوية السائدة في تلك الفترات المتتالية قبل ظهور اللسانيات، حيث التزم المترجمون بالقواعد النحوية واهتموا بالشكل أكثر من المضمون وأهملوا روح لغتي النّص المصدر والهدف، وبرغم تضافر الجهود وتنوع الدّراسات بشأن إيجاد الطرائق المجدية في عملية الترجمة، في العصور السابقة، إلاّ أن تلك الدّراسات يكاد أن يطغى عليها التقييم الانطباعي، إذ كان المترجمون يركزون منذ "سيسيرو" (Cicéron) حتّى القرن العشرين على «الجدل العقيم والمتكرر الدائر حول ما إذا كان على الترجمات أن تكون حرفية (كلمة بكلمة) أم حرة (دلالة بدلالة)»[4]، حيث طغت في هذه المرحلة الترجمة الحرفية للنصوص المقدّسة، خاصة تلك الترجمة التي قام بها القس "جيروم" (Jérôme) للكتاب المقدس إلى اللاتينية، والتأرجح بين الترجمة الحرفية والحرة للنصوص الأدبية، فقد«فضل الكثير من الكتاب الترجمة (الحرة): أي الروح لا الحرف، المعنى لا الكلمة، الفحوى لا الشكل، المضمون لا الطريقة»[5]، وقد ظلت الترجمة في القرن التاسع عشر اتصالا في اتجاه واحد بين رجال الأدب البارزين بصورة رئيسية والفلاسفة والعلماء بدرجة الأولى، وبين قرائهم من طلاب العلم في بلاد الأجنبية مركزين نقاشهم حول قضية الترجمة الحرة والحرفية من جهة، وحول التناقض القائم بين استحالة الترجمة والحاجة الماسة إليها من أجل تحقيق التواصل.

وقد أسهم التجديد الرومانسي الذي ساد أوروبا، في النصف الثاني من القرن العشرين، في ازدهار وتطور الترجمة الأدبية، أما اليوم، فقد أدت مقتضيات العالم العلمي والاقتصادي إلى نشأة الترجمة التقنية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وأدّى ظهور علم الاتصال والتعليم الآلي إلى التأثير في الترجمة التي أصبحت إلى جانب تعليم اللغات فرعا من فروع اللسانيات التطبيقية، وبانتشار الجامعات والمؤسسات الثقافية في جميع أنحاء العالم أصبحت للترجمة مكانة مرموقة، وأُنشئت مراكز متخصصة تهتم بترجمة الأعمال العلمية والأدبية

والفلسفية من مختلف لغات العالم ، فالترجمة بمثابة الأداة الفاعلة في تثمين الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين البلدان والمجتمعات الإنسانية ، وتزداد الحاجة إليها مع الزيادة المطردة في التواصل العلمي ، وعليه فانعدام الترجمة يؤدي لا محال إلى تضييع فرصة نقل المعلومات بين الحضارات ، وتبقى قيم الثقافات الأخرى الأخلاقية والجمالية بمعزل عنا ، كما سنبقى بعيدين عن كل اكتشاف تصل إليه المجتمعات الأخرى.

تغيرت النظرة السابقة للترجمة وتجددت مع ظهور اللسانيات البنيوية أولا ، ثم مع ظهور الحقول اللسانية الجديدة ابتداء من الستينيات من القرن العشرين ، حيث تأثر المترجمون بمختلف النظريات الأوروبية والأمريكية ، واستثمروا مفاهيمها ومعطياتها في معالجة المشكلات المطروحة في ترجمة النّصوص ، مركّزين على الجانب الشكلي والمحتوى الدلالي في الوقت نفسه.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الاهتمام أكثر بمجال الترجمة بصفة عامة ، وإشكالية ترجمة المصطلحات على نحو مخصوص ، لذا سنحاول أن نجيب من خلال هذا المقال عن التساؤلات الآتية: ما الدور الذي تلعبه الترجمة في عملية التواصل ؟ وما دور المقاربات اللسانية في تحليل الترجمة ؟ وكيف واجه ويواجه المترجم إشكالية الترجمة المصطلحية ؟ وما مدى أهمية المعاجم المتخصصة في إثراء اللغات على العموم واللغة العربية بالخصوص؟ وقد سلكت في هذه الدراسة المنهج الوصفي في عرض أراء أهل الاختصاص في المجالين ومناقشتها ، وذلك انطلاقا من الدّراسات السابقة التي تناولت باهتمام كبير موضوع المصطلح وإشكالية ترجمته ، وكذا البحث عن سبيل يجعله موحدا في القطر العربي ، ولكن قبل الولوج إلى هذه القضايا الخاصة بالترجمة ودور اللسانيات في توجيهها وكذا إشكالية ترجمة المصطلح ، وجب علينا أولا الوقوف عند دور اللغة في عملية التواصل في ضوء اللسانيات البنيوية والاتجاه الوظيفي التواصلي.

2. دور اللغة في عملية التواصل:

إنّ اللغة في المنظور البنيوي هي البنية ، وهو المفهوم الأساس الذي تقوم عليه اللسانيات البنيوية ، وتعد كل وحدة من وحدات هذه البنية تجسيدا للجانبين ؛ الجانب المادي للوحدة اللغوية سواء كانت أصواتا أم حروفا أُصطلح عليها ، والجانب المضمون الذي يشمل عناصر الفكر والأحاسيس والانفعالات والصوّر الأدبية الفنية ، حيث إنّ استعمال الشكل

المادي لوحدة من وحدات اللغة يثير في ذهن الإنسان مضمونا فكريا وانفعاليا وجماليا ، وهذا المضمون هو المعلومة التي تشكّل عملية النقل من لغة إلى أخرى أثناء عملية الترجمة ، إلاّ أنّ اللسانيات البنيوية قد انصب اهتمامها على الوحدات اللغوية أكثر من الاعتناء بالمضمون ، حيث سعت اللسانيات البنيوية إلى وصف اللغة على أنّها نظام يتعذر فصل أي فصل فيه عن الآخر ، ويبرز "دو سوسير"(De Saussure) اهتمامه بمبدأ نظامية اللغة قائلا أن «اللغة نظام يمكن بل يجب أن تعتبر جميع أجزائه في تضامنها الآني»[6] ، فاللغة نظام من الوحدات (الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية) ، تتحدد قيمة كل وحدة بالعلاقات التي تربطها ببقية الوحدات.

لقد نظر" دي سوسير" إلى اللغة على أنّها ظاهرة متأصلة في المجتمع ، في حين هناك من البنويين ، أمثال "فرانز بواز"(France Boas) ، و" إدوارد سابير" (Edward Sapir) ، من يرى أن اللغة هو الوعاء الحقيقي للفكر والركيزة الأساسية لتحصين الهوية الفردية والجماعية للأمم ، حيث انتبه " سابير" إلى التنوع اللغوي الذي تمتاز به اللغات الهندية الذي يعود إلى التعدد العميق القائم على مستوى المؤسسات الاجتماعية والتقاليد الثقافية ، لأن تجسيد الواقع المعاش لا يكون إلاّ باستخدام اللغة التي تحكمها علاقة وطيدة بعادات وتقاليد المجتمع ، ويؤكد "سابير" صاحب فكرة النماذج اللسانية أن «كلّ إنسان يحمل في داخله المخططات الأساسية التي تنظم لغته ، أي أنّه يحمل النماذج الممثلة لجميع الوسائل الفعلية التي تزوده بها اللغة لتؤمن له عملية التواصل»[7] ، فمن خلال هذه النماذج النفسية المتعلقة باللغة يتواصل الإنسان ويعبّر عن أفكاره ، كون اللغة وسيلة من وسائل التواصل التي تضمن الانسجام والتفاهم المتبادل بين أفراد المجتمع والتأثير في بعضهم بعضًا.

وقد ركّز " أندرية مارتيني" (André Martinet) على وظيفة اللغة الأساسية وهي التواصل بامتياز ، إذ لا تتم عملية تبليغ المعلومات إلاّ بوساطة وسيلة واحدة وهي اللغة[8] ، على اعتبار اللغة ليست نسخة من الحقيقة لأنّ «ما من لسان إلاّ وله تنظيم خاص لمعطيات التجربة ، وإنّ دراسة لسان ما لا تعني وضع موسومات جديدة على مواضيع معروفة ولكنها تعني التعوّد عل التحليل بطريقة مغايرة ، وذلك ما يكوّن موضوع التبليغ اللساني»[9] ، فكل لغة تعكس تجربة الجماعة التي تستعملها ، وإنّها تحلل الواقع بطريقة خاصة مرتبطة بتجربة

المتكلمين بها ، ويذهب " بنفنست" (Benveniste) إلى أنّ علامات اللغة هي التي تفسّر علامات المجتمع وليس العكس ،لان اللغة الطبيعية هي النظام الوحيد الذي تتحقق دلالته على البعدين السيميائي (sémiotique) والدلالي (sémantique)، إذ يشير الجانب السيميائي إلى «أسلوب الدلالة الخاص بالعلامة اللغوية ويجعل منها وحدة مستقلة»[10] ؛ فالعلامة هنا لا تنطوي سوى على الدال والمدلول ، وعلى هذا فاللغة نظام سيميائي تتجلى من خلاله وظيفة العلامة ، بينما الجانب الدلالي هو «مجموع الحقائق التي تشير إليها العلامات»[11] ؛ وعليه تشمل العلامة على الدال والمدلول والمشار إليه ، وبذلك تشكّل اللغة المحور الأساس في الحياة الاجتماعية.

بينما تأثر من جهة أخرى ، كل من "بلومفيلد" (Bloomfield) و" هاريس" (Haris) بالمذهب السلوكي الذي ينظر إلى اللغة على أنّها « كناية عن مجموعة عادات صوتية تتكيّف بمثيرات البيئة»[12] ؛ أي يعتمد السلوك الإنساني على المثير والاستجابة دون ربطه بالفكر ، وهذا الأمر جعل من " بلومفيلد" يحمل«لواء المعاداة للنزعة الذهنية (anti-mentaliste) »[13]، بمعنى أنّه ركّز أكثر على التفسير الظاهري والخارجي لعملية التواصل ، وقد تأثر " هاريس" بأبحاث "بلومفيلد" ويتجلى ذلك في ما ذهب إليه في كتابه (Méthodes)، حيث اهتم بفكرة التوزيع المنظم للوحدات اللغوية المتواجدة في القدرة لإنتاج الأحداث الكلامية في المجتمع ، إذًا ، تتمثل منهجيته في تحليل الخطاب في التحويلات كونها نظاما من العلاقات القائم بين الجمل وبين التراكيب السطحية[14] ، بينما نقد "تشومسكي" (chomsky) هذا الطرح وفضّل الاهتمام بالجانب الإبداعي الذي يميّز الإنسان عن الحيوان ، لأن الإنسان يستطيع التحكم في اللغة دون غيره من الكائنات الحيّة ، لذا ركّز "تشومسكي" على اللغة من حيث الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي والبنية العميقة والسطحية ، إذ ينظر إلى التحويل على أنّه قانون يعمل على تمثيل تجريدي للجملة التي يتم تحويلها إلى تمثيل تجريدي آخر ، فهذا التمثيل هو ما يطلق عليه «"البنية العميقة" التي تتحوّل بعد خطوة إلى التركيب النهائي ، أو البنية السطحية ، في إطار العمل في القواعد التوليدية»[15] .

وفي مطلع الثاني من القرن العشرين ، ولأسباب متنوعة ، أخذ بعض اللسانيين يعيدون النظر فيما أنجزه البنيويون ، إذ لا يعدو ذلك الإنجاز ، في نظر البعض ، أن يكون سوى دراسة لبعض جوانب اللغة دون بعضها الآخر ، كما بدأ العديد من اللغويين أمثال " هايمز" (Hymes) و" فيرث" (Firth) و" هاليدي" (Haliday) وغيرهم يضيقون ذرعا من الإطار

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

الشكلاني الضيق الذي حصر فيه البنيويون دراسة اللغة ، وساعد على ذلك تأثر الدراسات اللغوية بنظريات التواصل ، وأصبح الاهتمام منصبا أكثر على وظائف اللغة بدلا من أشكالها ، كما أصبح التواصل هو الهدف الأساس من أي دراسة لغوية نظرية كانت أم تطبيقية.

وقد كان لـ " رومان جاكوبسون" (R. Jackobson) الفضل في إدخال إلى حقل اللسانيات ، مصطلحات جديدة لم تكن متداولة من قبل لدى اللسانيين ، وهي: المرسل والمرسل إليه والرسالة والشفرة والقناة. هذا إلى جانب التغيير الذي أحدثته أفكار " فيرث " والمدرسة الإنجليزية على العموم ، وهي أفكار متمردة عن التقاليد المعروفة عند البنيويين ، مفادها ضرورة تركيز اللسانيات على الجانب الدلالي ، وعدم الاكتفاء بالسياق اللغوي لصالح السياق السوسيو.ثقافي والنفسي. وفي ظل هذه الأفكار التي استحدثتها الاتجاهات الحديثة كاللسانيات الاجتماعية وتحليل الخطاب وعلم المقاصد، تطور عالم الدراسات الخاصة بالترجمة ، إذ أصبحت الترجمة « حدثا تواصليا وليس مجرد تمرين عقيم في اللسانيات»[16] ، فالمترجم يركّز أثناء عملية الترجمة على نقل «القيّم التواصلية التي هي التأثير البراغماتي والاجتماعي الناجم عن توليد المعنى»[17] ، لأن عملية الترجمة بوصفها عملية تواصلية تحدث في سياق اجتماعي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف أثرت اللسانيات بصفة عامة على مسار عملية الترجمة ؟

3. دور اللسانيات البنيوية في توجيه عملية الترجمة

تبدأ قصة الترجمة مع اللسانيات البنيوية باهتمام اللسانيين التطبيقيين ، بعد تطوّر النظريات البنيوية في بداية القرن العشرين ، بالصعوبات اللسانية في عملية الترجمة ، محاولين تطبيق النظريات اللسانية ، والسعي إلى اقتراح حلولا مناسبة للمشكلات التي تصادف المترجم أثناء ترجمة النّصوص ، حيث استنتج الباحثون أنّ كل نظرية أو دراسة في الترجمة إنّما هي نتيجة لنظرية اللغة. كيف ذلك ؟

لقد تأثرت نظرية الترجمة تأثرا بليغا بوجهات نظر البنيويين وتصوراتهم حول اللغة ، إذ أسهمت اللسانيات في تحديد طبيعة المشكلة اللغوية للترجمة ، وخاصة ما توصل إليه " دي سوسور" (De saussure) و" مارتني" (Martinet) و"تشومسكي" (Chomsky) من حقائق

فتحت المجال للباحثين في الترجمة لإعادة النظر في الأسس النظرية والمنهجية التي كانت ترتكز أكثر على أفكار تقليدية في نظريتي اللغة والترجمة ، إلاّ أنّ هذا «النوع من اللسانيات لم يكن قادرا على التعامل مع مشاكل الترجمة التي يتمثل جوهرها في نقل مضمون النّص الأجنبي بأدوات لغة أخرى»[18] ، حيث استغل المترجمون مفهوم البنية وركّزوا على الجمل كأساس الترجمة دون الأخذ بعين الاعتبار المفردات المعزولة عن التركيب ؛ أي كانت الجملة بمثابة بنية متماسكة العناصر تحمل دلالة يحسن السكوت عليها ، ولم يركّز المترجمون على الجانب المادي للفظة وإنّما على مدلولها ومفهومها في اللغتين (المصدر والهدف) ، على اعتبار أن الدليل اللغوي اعتباطي انطلاقا من أن الأصوات لا تعني بالضرورة الشيء المراد التعبير عنه.

وقد أثرت أفكار " أندريه مارتيني" ، باعتباره أول بنيوي اهتم بالجانب الوظيفي التواصلي ، في عملية الترجمة بوصفها أداة للتواصل بين الأمم ، لأنّها تتعامل مع اللغات ، إلا أنّ الاهتمام بالجانب الوظيفي من هذا المنظور لا يكاد يتجاوز وظائف الفونيمات والمونيمات والتراكيب النحوية ، لذا لم يتجاوز المترجم في ظل أفكار أ. مارتيني العناية الموّجهة إلى القواعد اللغوية لصالح الوظائف التبليغية التواصلية للنّصوص التي يترجمها.

هذا ، وقد استحدث "تشومسكي " (Chomsky) فكرة البنية العميقة التي جعلت المترجمين يتجاوزون الاقتصار على الدلالات السطحية للتراكيب التي يترجمونها ، للنظر في الجانب العميق وما تزخر به النّصوص من المعاني الباطنية التي يستنتجها المترجم من خلال العمليات الاستدلالية مركّزا على التراكيب والجمل التامة دون النظر في النّص كفعل لغوي يحمل غرضا تواصليا معيّنا. وقد استعان "يوجين نايدا" (Eugene.A. Nida) ببعض عناصر نظرية النحو التوليدي «لتشكل إحدى الأسس النظرية لكتبه التي وضعت أساسا لتكون دليل عمل لمترجمي الكتاب المقدس»[19] ، وينظر هذا العالم إلى الترجمة على أنّها «استبدال للأصل بالمكافئ الطبيعي الأقرب بلغة الترجمة»[20] ، أي تعتمد الترجمة في نظره ، على استنساخ وبشكل كامل ومكافئ لمضمون الأصل.

وقد أدّى تأخر اللسانيين الأمريكيين في أبحاثهم التي تتناول المعنى ، إلى اقتصار الوصف اللغوي بشكل عام على وصف نظام لغوي واحد ، حيث إنّ «التعقيدات الموجودة في

تحليل توزيعات الأصوات ومكونات الجمل في سياقاتها وتحليل التباينات اللغوية فيما بينها داخل نظام واحد ، كانت بحدّ ذاتها تخلق إشكالا للمترجم فضلا عن أوجه التباين أو التقارب بين عدّة لغات»[21] ، فكل لغة إلا ولها عبقريتها وخصائصها تميّزها عن باقي اللغات ، وإنّ «كل لغة على طريقتها الخاصة تجزئ الواقع وذلك بإنشائها ((صورة لغوية مميزة للعالم))»[22] ، لذا يسعى المترجم دائما إلى تحديد معاني وحدات لغة الهدف التي تتوافق أكثر مع مضمون المصدر.

لقد لعبت اللسانيات البنيوية دورا مهما في تغيير مسار عملية الترجمة عمّا كان عليه في ضوء الدراسات التقليدية ، غير أنّ العملية السابقة ظلت في ضوء البنيوية لا يهمّها إلا الشكل اللغوي والمعنى الدلالي ، وذلك من خلال الاكتفاء بالمعاني الظاهرة على سطح دون الاهتمام بمعاني التداولية التي لا يمكن الكشف عنها إلا بوساطة ربط النّص الأصلي بمختلف العناصر غير اللغوية التي أسهمت في إنتاجه ، ويتوقف عليها تأويل معنى النّص ، بما في ذلك المرسل والمرسل إليه ، والظروف النفسية والثقافية ، والاجتماعية والدينية...إلخ. فما هي الإرهاصات الأولى في مجال الترجمة في ظل النموذج الوظيفي التواصلي ؟ ولماذا يهتم المترجم بوظيفة اللغة أثناء الترجمة ؟

4. الترجمة في ضوء الاتجاه الوظيفي التواصلي

لقد طغى على عملية الترجمة ، في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، الاهتمام بالمعنى والتكافؤ ، وهما المصطلحان اللذان اقترحهما " جاكوبسن" (R. Jackobson) سنة 1959 و قام " نايدا"(Nida) بتحديد معالمهما الجوهرية التي تقتضي انحصار هدف الترجمة في حدوث أثر مكافئ ، وقد أثّرت أفكار " نايدا" الخاصة بالتكافؤ الشكلي والدينامي ، أيّما تأثير في المنظرين الذين أتوا من بعده ، لذا يعد " نايدا" من المنظرين الذين أخرجوا «نظرية الترجمة من أجواء المناظرات العقيمة الخاصة بالترجمة "الحرفية مقابل الحرة " وأدخلها في العصر الحديث»[23] ، حيث برزت مجموعة من المقاربات اللسانية في تحليل الترجمة اهتمت بتنظيم عملية الترجمة ، وذلك من خلال أعمال ثلة من المنظرين في ميدان الترجمة ، مثل "ڤيني وداربلنيت" (Vinay et Darbelnet)، إذ ركّزت أعمالهما على المقارنة بين اللغتين الفرنسية والإنجليزية ، ومن ثمّ اعتمدا على الترجمة المباشرة والترجمة غير المباشرة باعتبارهما

استراتيجيتين رئيستين في عملية الترجمة ، تعتمدان الاقتباس والنسخ والترجمة الحرفية والمبادلة والتضمين الدلالي ، والتكافؤ ، والتكييف[24] ، ورغم أنّ نموذج "ڤيني وداربلنيت" كان نموذجا لغويا جامدا إلاّ أن الإجراءات المتبعة فيه أدّت إلى الكشف عن مجموعة من أساليب الترجمة المختلفة.

أما "كاتفورد" (catford) الذي يعرف الترجمة على أنّها «استبدال المادة النصية بلغة ما بمادة نصية مكافئة بلغة أخرى»[25] ، قد اعتمد مقاربة لسانية تقابلية نظامية ، استعملت مصطلح (تحوّل) الترجمة ، الذي يقع عند تعارض المفهومان (التطابق الشكلي والتكافؤ النّصي) ، وقد فرّق بينهما "كاتفورد" ، حيث الأول هو «أي فصيلة في اللغة الهدف (مثل الوحدة والصنف وعنصر بنية ، وغيرها) يمكن أن تحتل على نحو وثيق جدا مكانا في "اقتصاد" اللغة الهدف ((يماثل)) المكان الذي تحتله فصيلة اللغة المصدر»[26] ، بينما المفهوم الثاني يتمثل في «أي نص أو جزء من نص في اللغة الهدف يبدو في وضع معين أنّه مكافئ لنص أو جزء من نص في اللغة المصدر»[27] ، ورغم اعتماد "كاتفورد " الوظيفة التواصلية في النموذج الذي اقترحه ، إلا أن عملية الترجمة فيه لا تتجاوز مستوى الجملة.

وقد شهدت نظريات الترجمة الوظيفية التواصلية ، التي ظهرت في ألمانيا في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، تغيرا على مستوى عملية الترجمة وذلك بالابتعاد عن الظاهرة اللغوية الجامدة واعتبار الترجمة فعلا تواصليا ، وقد برز ذلك من خلال أعمال مجموعة من المنظرين في مجال تحليل الترجمة ، أمثال:

- " رايس" **(Reiss)** التي انصب اهتمامها على أهمية التكافؤ على مستوى النص وربط الوظائف اللغوية بأنماط النص واستراتيجية الترجمة.

- نظرية "هولز مانتاري " (Holz-Mänttäri) في الفعل الترجمي ، يقوم هذا النموذج على اعتماد أفكار نظرية التواصل والفعل ، حيث «ينظر الفعل الترجمي إلى الترجمة بوصفها تفاعلا إنسانيًا يحركه الغرض وتوجهه النتيجة ويركّز على عملية الترجمة باعتبارها مركبات مؤلفة من الرسالة والناقل ...وتتضمن نقلا ثقافيا»[28] ، فدور المترجم هنا لا يقتصر على ترجمة الكلمات أو الجمل أو النصوص وإنّما ينبغي عليه أن يتبع استراتيجية تقوم على مراعاة الجانب الثقافي والاجتماعي لغرض تحقيق التواصل المرجو.

- نظرية Skopos أي نظرية الغرض أو الهدف ، الخاصة بـ "فيرمير" (vermeer) ، حيث إنّ هذه النظرية تتعامل مع « فعل ترجمي يستند إلى نص مصدر ويتعين استخدامه وإتمامه وله غرض ونتيجة»[29] ، بمعنى أن التركيز يكون على غرض الترجمة الذي يتم من خلاله تحديد أساليب واستراتيجيات الترجمة الممكن استعمالها لتحقيق نتيجة مستوفاة وظيفيا ، إذًا ، ينبغي على المترجم أن يكون على دراية بالدافع وراء ترجمة النص المصدر ، وكذا ماهية ووظيفة النّص الهدف ، باعتبار هذه الأمور جوهرية في نظرية سكوبوس ، فغرض النص الهدف هو الذي يفرض استراتيجية معيّنة يتبعها المترجم ، وبالتالي فهذه النظرية تولي اهتماما خاصا للنص الهدف.

- " نورد" (Nord) التي اقترحت نموذج التحليل النصي التفصيلي المكيّف للترجمة ، ويتوخى المترجم في هذا النموذج النص المصدر أكثر من خلال الترجمة التوثيقية والواسطية ، حيث الترجمة التوثيقية «تنفع كوثيقة توثّق التواصل القائم في الثقافة المصدر بين المؤلف ومتلقي النّص المصدر »[30] ، بينما تفيد الترجمة الواسطية «كواسطة مستقلة لنقل رسالة في فعل تواصلي جديد في الثقافة الهدف ويستهدف تحقيق غرضه التواصلي من دون أن يشعر المتلقي أنّه يقرأ أو يستمع إلى نص أُستخدم من قبل بصيغة مختلفة وفي موقف تواصلي مختلف»[31] ، فالمترجم هنا يركّز على الأثر الذي قصده صاحب النّص المصدر لإحداث التأثير في قرّائه ، ويحاول إعادة صياغة المعنى المقصود في النّص الهدف ، ويُحدث نفس درجة التأثير على متلقي النّص الهدف.

وقد عرفت الفترة الممتدة من السبعينيات إلى أواخر القرن العشرين تطوّرا ملحوظا على مستوى تحليل الخطاب في اللسانيات التطبيقية ، و اهتمت دراسات الترجمة بهذا الاتجاه مبنية تحليلاتها على النموذج الوظيفي الذي وضعه "هاليدي " (Halliday) الذي «يستهدف دراسة اللغة باعتبارها تواصلا ويرى المعنى كامنا في الخيارات اللغوية للكاتب ويربط هذه الخيارات ربطا منتظما بإطار ثقافي اجتماعي أوسع»[32].

إذًا ، يهتم المترجم في ظل النموذج الوظيفي بوظيفة اللغة في توصيل المعنى والعلاقات الاجتماعية والثقافية ، لأن «وراء الترجمة هناك تراث لغوي وثقافي ومعرفي وتاريخي وأسلوبي لا بدّ للمترجم أن يتعزَّز به»[33] ، ولكن غالبا ما يصطدم المترجم بصعوبات ، خاصة ، أمام نصوص متخصصة تتميز باستعمال لغات التخصص ، إذ« تنقسم اللغة من وجهة النظر

التداولية والتواصلية إلى مستوى عام وآخر خاص ، وهذا الأخير تمثّله مصطلحات كل علم من العلوم»[34] ؛ لأنّ هذه المصطلحات عبارة عن مفاهيم يضعها العلماء ، كل حسب اختصاصه ، بطريقة موجزة ومختصرة وفق سياق علمي خاص بكل حقل من الحقول العلمية ، وذلك من أجل تحقيق هدف التواصل.

ولا يمكن للمترجم أن يكون متخصصا في كل الميادين مهما بلغت درجة ثقافته ، فما هي الإستراتيجية التي يلجأ إليها المترجم لتذليل هذه الصعوبات ، خاصة في ترجمة المصطلح في ظل التطور الذي عرفته النظريات اللسانية على مرّ العصور إلى يومنا هذا ؟ وكيف خدمت هذه الأخيرة (النظريات اللسانية) المعجمية ؟ وكيف استغل المترجم هذا الميدان لتحقيق هدفه الأساسي من عملية الترجمة وهو التواصل ؟

5. دور اللسانيات في خدمة علم المصطلح والمعاجم

قد واكب تطور الدّراسات في المجالين اللسانيات والترجمة الانفجار المعرفي والتكنولوجي في شتى الميادين ، ولا يمكن لهذه العلوم أن ترقى دون ضبط جهازها المصطلحي والمفاهيمي ، فبوساطة هذا الجهاز تتأسس هوية كل علم ، إذ يعد «المفهوم تكوين تصوري يتشكل في نسق ذهني تربطه علاقة قصدية مع مصطلح يتشكّل في نسق لساني خاص به»[35] ، فالمفهوم ، إذًا ، مرتبط بالمجال العلمي بينما يرتبط المصطلح بلغة هذا الميدان ، ويعمل علم المصطلح على البحث في العلاقة التي تربط بين المفهوم العلمي والمصطلح العلمي الذي يعبّر عنه.

وينظر بعض الدّارسين إلى علم المصطلح على أنّه علم مستقل بنفسه يشمل على أسس نظرية وتطبيقية[36] ، بينما يرى البعض عكس ذلك «لأنّه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدّة أبرزها علوم اللغة ، والمنطق ، والإعلامية (علم الحاسبات الالكترونية) ، وعلم الوجود وعلم المعرفة ، وحقول التخصص العلمي المختلفة. ويستفيد من ثمار هذا العلم المتخصصون ، والمترجمون ، والمعجميون ، والمسؤولون عن التخطيط اللغوي القومي والعالمي»[37] ، فتكوين المصطلح ، إذًا ، يتطلب «المعرفة بالنظريات اللسانية ، وخاصة تلك التي تهتم بعلم المعجم النظري والتطبيقي ونظرية الدلالة المعجمية»[38] ، لأنّ تكوين المصطلح يخضع لضبط قواعده

الدلالية وصياغته اللسانية ضبطا دقيقا ، فهو ينتقل «من المعنى إلى المبنى»[39] ، وهنا يتجلى بوضوح العلاقة القائمة بين علم المصطلح واللسانيات ، وهو الأمر الذي مكّن الدراسات الغربية من تأسيس نظريات في مجال علم المصطلح ، شكّلت من خلالها المصطلح العلمي الذي يُسهم بقوة في تطوّر المجال العلمي الدقيق الخاص بالدرّاسات الغربية ، وعليه «تعتمد المصطلحية على اللسانيات وخاصة جانبها التطبيقي ، فهي متصلة بعلم المعجمية والنظريات الدلالية وصناعة المعاجم ولسانيات المدونة واللغة المختصة»[40] ، فالباحث في هذا المجال يسعى إلى ضبط سياق استعمال المصطلح وذلك بعد تحديد مجال تخصصه وشكله المعجمي.

وعليه ، يرى الباحثون أن النظريات اللسانية تلعب دورا رئيسا في تطوير العلوم المعجمية من حيث مواضيع بحثها وأساليبها المنهجية ، حيث «استفادت صناعة المعاجم الحديثة من لسانيات المدونة وطرق اشتغالها وكيفية دراستها لبنية الكلمة وتصنيفها للمقولات المعجمية النظرية والتطبيقية من اشتقاق وتوليد ونحت وتركيب ودلالة»[41] ، هذا ، وقد تولّد عن هذا الارتباط الوثيق بين علم المعاجم واللسانيات التطوّر الكبير على مستوى العلوم المعجمية التي انتقلت من المعاجم الورقية إلى المعاجم الالكترونية في خضم التطور السريع الذي تشهده الساحة العلمية والمعرفية في كل الميادين ، ويلتقي علم المصطلح ، الذي يبحث في العلاقة القائمة بين المفهوم العلمي والتسمية اللغوية التي تعبر عنه ، بعلم المعاجم الذي ينطلق من «المبنى إلى المعنى»[42]، أي التركيز على الألفاظ ومن ثم البحث عن دلالاتها وتصنيفها وضبط بنيتها وتكوينها واشتقاقها وتوليدها للوصول إلى المعنى.

إذًا ، ينطلق علم المصطلح في تسمية المصطلحات «من المفاهيم ، ثم البحث عن الألفاظ المناسبة لها. وتعتمد المعجمية على الانطلاق من الألفاظ ثم البحث عن الدلالات المناسبة لها»[43] ، ويختلف العلمان من حيث الأهداف النظرية لأنّ علم المعاجم يهتم بلغة التواصل العادي من خلال معجم عام يتضمن تسميات عامة ، بينما يركّز علم المصطلح على تسمية المتصورات التي تعمل على ضبط المصطلح ضمن لغة متخصصة ، حيث يشمل اللفظ أولا على المعنى الاشتقاقي الذي يرتبط بجذر اللفظ في الطبيعة ، وثانيا على المعنى المعرفي الذي يندرج تحته الاتفاق والمواضعة والعرف والتقاليد ، وهذا المعنى يتغير من عصر غلى آخر ،

وثالثا المعنى الاصطلاحي ، الذي يحتوي المعنى الأول والثاني للفظ ويتسم بالثبات وعدم التغيير[44] .

يبحث ، إذًا ، علم المصطلح في العلاقة القائمة بين المفهوم العلمي والمصطلح اللغوي الذي يعبر عنه في مختلف الحقول العلمية الأخرى ، فعلم المصطلح « ليس علما مستقلا عن سواه من العلوم ، بل علم متاخم لجملة من الحقول المعرفية الأخرى ؛ حيث يقع في مفترق علوم شتى: كعلم الدلالة (sémantique) ، وعلم تطور دلالات الألفاظ (sémasiologie) ، وعلم المعاجم (lexicologie)، وعلم التأثيل أو التأصيل (Etymologie)، ...» [45] ، وعليه فعلم المصطلح هو علم متواجد في كل العلوم.

ويرى أهل الاختصاص أنّ المصطلح هو« تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة ، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة ، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»[46] ، وقد ظهر علم المصطلح بطريقة مذهلة في النصف الثاني من القرن العشرين عند الغرب ، وأولت الحكومات الغربية اهتماما لهذا العلم حتى تضمن عدم الخلط بين مصنوعاتها ، إذ لجأت إلى توحيد التسميات (normalisation)، حيث تعد المؤسسة البريطانية للتنميط (Briyish Standards institution) التي تأسست سنة 1901 تحت اسم Engeneering Standards Comitee ، من أقدم الدواوين التي اهتمت بتوحيد المسميات ، ومن ثم ظهرت المؤسسة الدولية للتنميط (الإيزو ISO) ، التي تأسست سنة 1924 ليتغير اسمها سنة 1946 إلى الجمعية الفرنسية للتنميط (AFNOR) ، هذان وقد قدّمت الينسكو مشروع ال UNISIST الذي يهتم بتوحيد المسميات بهدف إنجاز نظام عالمي للإعلام العلمي والتقني ، ويندرج فيه« المركز الدولي للإعلام حول المصطلحات Infotem الذي مقره بفينا منذ 1971 ومهمته التنسيق لكل الإنجازات الاصطلاحية على مستوى العالم»[47].

وقد اهتمت أيضا الهيئات الدولية بالمترجم ودوره في عملية التواصل بين الأمم ، وذلك عن طريق جمع المصطلحات بلغات مختلفة ووضعها وتصنيفها في ذاكرة الأدمغة الالكترونية لتكون تحت تصرف المترجمين ، مثل مكاتب المصطلحات التابعة للمجموعة الأوربية ، مكتب لوكسمبورغ ومكتب بروكسل (Bureau de terminologie des institutions des

(communautés européennes، ومكتب للمصطلحات في لوكسمبورغ تابع للبرلمان الأوروبي(Bureau de terminologie du parlement européen à Luxembourg) ، حيث يلجأ البحث إلى هذه المكاتب للبحث عن المصطلحات المخزونة في ذاكرة الحاسوب الالكتروني ،عبر أنظمة مثل نظام Eurodicautum و معاجم تقنية في مختلف العلوم ، مثل معجمEuraton الذي يشمل كل مصطلحات الخاصة بالحقل النووي[48].

في حين تفتقر ، في نظر بعض الباحثين ، الدّراسات المصطلحية العربية إلى هذه الدقة العلمية ، حيث «أدّى الاتصال غير السليم بالمدارس والنظريات اللسانية الغربية إلى خلق اضطراب مصطلحي عند الباحثين ، ممّا جعل نشأة المصطلحية العربية الحديثة تكون معتلة لا ترتقي في كثير من الأحيان إلى مستوى الضبط العلمي الدقيق»[49]، ويعد هذا الأمر سبب وقوع المترجم العربي في أخطاء تؤدي في بعض الأحيان إلى خلل على مستوى ترجماته ، وذلك رغم الجهود المعجمية التي قدّمها مجمع اللغة العربية منذ إنشائه سنة 1932 ، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى صيانة اللغة العربية وجعلها «وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها ، وملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر»[50].

وقد ركّز مجمع اللغة العربية على معجم تاريخي للغة العربية الذي يسعى إلى «تتبع ألفاظ اللغة العربية من أول نص وردت فيه ويبين مدلولها وثبات هذا المدلول أو تغيره على مرور الأعوام»[51]، ومازلت الجهود قائمة لإتمام هذا العمل ، أضف إلى ذلك فقد تجلت جهود مجمع اللغة العربية في وضع معجم الوسيط الذي يعدّ «أوضح وأدق ، وأضبط ، وأحكم منهجا ، وأحدث طريقة ، يضع ألفاظ القرن العشرين إلى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ، ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عصور اللغة المختلفة»[52]، وقد سلك اللغويون المحدثون في صناعة هذه المعاجم طريقة الباحثين العرب القدماء ، خاصة الطريقة التي اتبعها "الزمخشري " والباحثين الذين أتوا بعده ، أمثال أحمد بن فارس في معجميه: مقاييس اللغة ، ومجمل اللغة ، وصاحب معجم المصباح المنير أحمد بن محمد الفيومي (ت 772هـ) ، وصاحب معجم مختار الصحاح لمحمد بن عبد القادر الرازي (ت 860هـ) ، حيث ركّز هؤلاء على طريقة الترتيب الهجائي باعتبارها الأسهل للدارس[53].

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

إنّ اللسان العربي يحتاج إلى التطوير والإلمام بمختلف قضايا المعجم حتى يواكب عصر التقدم السريع والمذهل في كل المجالات خاصة مجال اللسانيات التطبيقية ، لأنّ صناعة المعاجم ، في ظل التطورات الحديثة ، تتطلب جهدا كبيرا و«تحتاج إلى أن تتفرغ لها فرق كاملة تتولّى مهمة جمع الألفاظ وتحديثها واختيار ما سيضمُّه المعجم منها حسب حجمه وحاجة الجمهور»[54] ، باعتبار هذه المعاجم المرجعية الوحيدة المتاحة لهذا الجمهور.

وفي خضم التطور السريع الذي عرفته شتى العلوم والمعارف ، أصبح مشكل توحيد المصطلح من الأولويات التي دعا العلماء والباحثون إلى تجاوزه ، ولم يقتصر ذلك على اللغة العربية فحسب بل يمس كل اللغات الأخرى ، حيث تكمن الطريقة الأنجع في توحيد المصطلح العلمي في القطر العربي في عقد ندوات ومؤتمرات علمية ، يتم من خلالها مناقشة الموضوع ووضع قواعد وضوابط تخدم عملية توحيد المصطلح وحسن اختياره.

لقد انتشر في القطر العربي مسميات كثيرة لمصطلح واحد ، ممّا أدّى إلى الالتباس في الألفاظ والفوضى في إيصال المعنى المراد ، وكذا عدم الوقوف على طريقة واحدة يتبعها المترجم أو توفير « معجم واف يستدعي للمعونة حتى صار أكثر المعربات لا يتفق في وحدة الاصطلاح والمدلولات»[55] ، لذلك أضحى نشأة القواميس ثنائية اللغة في العالم العربي من الأمور الجوهرية التي يُولى لها اهتماما خاصا من قبل اللغويين العرب المحدثين ، وأصبحت معرفة اللغات الأجنبية من الأولويات التي تجعل من الشعوب باختلاف ألسنتهم وثقافتهم ترتقي علميا وحضاريا ، فثمة قواميس متخصصة قائمة على مصطلحات تقنية تعنى بالمجالات العلمية كالطب والقانون ، والاقتصاد ، وغيرها من العلوم ، وهناك قواميس عامة تستعمل ألفاظ اللغة العادية وموجّهة للقارئ العادي ، إلاّ أن المترجم العربي مضطر ، في كل الأحوال ، إلى استعمال القواميس الثنائية اللغة المتخصصة وغير المتخصصة في عملية الترجمة.

ورغم أنّ الترجمة من أهم الوسائل التي يعتمد عليها في وضع المصطلح ، إلا أنّه يرى المختصون في ميدان الترجمة أنّ المترجم من اللغة العربية وإليها يتعرض لصعوبات جمة في مجال ترجمة النصوص المختلفة الاختصاصات ، كون الترجمة عبارة عن «اتصال اجتماعي يقوم على فحص نظامين لسانيين اجتماعيين مختلفين وثقافتين متباعدتين أحيانا في الرؤى

والتصورات»[56]، وتكمن الصعوبة في إدراك الجمع بين هذه التصورات المختلفة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل القواميس المتخصصة الثنائية اللغة في العالم العربي غير وافية لمتطلبات المترجم؟ وما هو الدور الذي ينبغي على المترجم، بصفة عامة، أن يؤديه لتذليل الصعوبات التي يواجهها أثناء الترجمة المتخصصة؟ وفيم يتجلى العائق الأساسي عند المترجم العربي في ترجمة هذه النصوص؟

6. المترجم وإشكالية ترجمة المصطلح

ترى "كريستين دوريو"(Christine Durieux) أنّ العودة إلى المعاجم الثنائية اللغة في ترجمة النصوص التقنية لا يحل كل مشكلات، إذ إنّ «ترجمة هذه النصوص تبرر اتباع طريقة خاصة ليس فقط بسبب محتواها التقني، ولكن نظرا إلى أنّ اللغة المستخدمة كثيرا ما تختلف عن اللغة الشائعة»[57]، فالصعوبة التي يواجهها المترجم لا تنحصر في اللغة المستعملة فحسب، بل في المفاهيم التي يتضمنها هذا النوع من النصوص، لذا تتطلب الكفاءة الترجمية «القدرة على اختيار تقنيات الترجمة واستخدامها الصحيح، والتغلب على الصعوبات المرتبطة بالخصائص المفرداتية والاصطلاحية والنحوية والأسلوبية للغة المصدر»[58]، فينبغي للمترجم في هذه الحالة أن يتمتع بكفاءة مهنية وخبرة واسعة في المجال تجعلانه يتصدى لكل الصعوبات، لأنّ «الترجمة ليست كفاءة طبيعية، إنّها نتيجة الخبرة، والتمرين، وتأثيرات التغذية الراجعة نتيجة التواصل بين المترجم وزبونه أو التفاعل بين القارئ والمترجم»[59].

إنّ العودة إلى القاموس ثنائي اللغة والاستعانة به لا يكفي لتحقيق ترجمة تواصلية، فعلى المترجم ألا يكتفي «باعتماد المقابلات المقترحة في قاموس ثنائي اللغة، حتّى ولو كان القاموس متخصصا، ما لم يألف استعمالها، وعليه أن يتمّم طريقة عمله بالتأكد من دقة المصطلحات المعنية في قاموس موسوعي باللغة الهدف»[60]، فعليه، إذًا، أن يلجأ إلى بحث توثيقي واصطلاحي صارمين ودقيقين يسمحان له فهم الموضوع المراد ترجمته.

7. الترجمة أمام عائق تأسيس المصطلح العربي

يرى الباحثون أنّ المصطلح العربي، بصفة عامة، لم يخضع لعملية التقييس باعتبارها «مبدأ أساسيا في وضع المصطلح وتوليده وتوحيده وهو عمل تقوم به مؤسسات مختصة دولية

أو وطنية أو إقليمية ، هدفها تطبيق القواعد والخصائص المتفق عليها من قبل لجان علمية مختصة كل في مجاله»[61]، وتتمثل أهم هذه المؤسسات ، في: «المنظمة الدولية للتقييس (ISO) و(CEI) و(UIT) و(Infoterm) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) بتونس ومكتب تنسيق التعريب بالرباط والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق ومعهد الدّراسات المصطلحية بفاس والمجامع اللغوية العربية وغيرها من المؤسسات الدولية والعربية»[62].

ويهدف التقييس أساسا ، من جهة ، إلى تحقيق التواصل بين المجموعات العلمية العالمية ، ويعد وسيلة للتواصل بين المنتج والمستعمل من جهة أخرى ، إذ يقوم التقييس المصطلحي على بناء صرفي وتركيبي لبنية المصطلح وعلى تكوين مفهومه وتعريفه وتحديد مقاصده ، على اعتباره (التقييس) «الضامن لتوحيد المصطلحات وتأسيس مفاهيمها تأسيسا صحيحا وفق المعايير العلمية الدولية»[63].

وقد أدّى عدم صناعة المصطلح العلمي العربي وفق مبدأ التقييس الأساسي ، إلى اضطراب على مستوى المفاهيم ، وعدم توحيد المصطلحات الذي تسببت فيه عملية الترجمة من خلال ترجمة مفهوم واحد إلى عدّة مصطلحات ، وقد انعكس هذا الأمر سلبا في التواصل بين علماء العرب ، حيث «أدّى بهم إلى العديد من المزالق وقفت عائقا أمام تأسيس علم مصطلحي عربي قادر على مسايرة التطور العلمي الدولي»[64]، وقد وجه اللساني "أندرية مارتيني" كلمة لعلماء اللسانيات العربية حول قضية وحدة اللغة العربية عندما طلب منه ذلك اللساني العربي "مازن الوعر"، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر العلمي الخامس للسانيات التطبيقية سنة 1978 ، حيث تكلّم عن مشكلات لغوية جدّية في العالم العربي ، ومن بينها مشكلة وحدة اللغة العربية التي ينبغي أن يجدوا لها حلا مناسبا يُمكّنهم من أن يتكلموا لغة عربية واحدة[65].

ويتجلى هذا التشتت المصطلحي في كل الميادين ، ففي مجال المصطلحات النقدية مثلا ترجم المصطلح (Narratology) إلى اللغة العربية باستعمال المصطلحات الآتية: علم السرد ، والسرديات ، والسردية ، ونظرية القصة ، والقصصية ، والمسردية ، والقصّيات ، والسردلوجيا ، والناراتالوجيا ، وعلم القص وعلم الرواية[66]، وفي مجال اللسانيات على الخصوص ، حسب الدراسة التي قام بها يوسف وغليسي ، يقابل مصطلح (synchronie) في اللغة العربية المصطلحات الآتية: السنكرونية ، التزامن ، التواقت ، التوقيتي ، الآنية ، الراهن ، دراسة الحالة الحاضرة ، الوصفية ، التعاصر ، القراري ، حال الثبات ، حال الاستقرار ،

الســكوني ، التوزع الآني ، الاسـتبداليـة ، وقـد ترجم مصــطلح(Paradigmatique) و(Syntagmatique) إلى مـا لا يقـل عن أربعين مصــطلحـا عربيـا ، كمـا ترجم مصــطلح Ecart(Déviation) إلى أكثر من أربعين مصــطلحا عربيا ، وترجم مصــطلح (Sémiotique) و(Sémiologie) إلى ست وثلاثين(36) مصطلحا عربيا ، كما ترجم مصطلح (Poétique) إلى اثنين وثلاثين (32) مصطلحا عربيا ، أصف إلى ذلك فقد ترجم مصطلح (linguistique) إلى أربعة وعشرين مقابلا عربيا[67] ، والقائمة طويلة.

وقد ترجم كتاب "دو سوسير" في خمسة أقطار عربية ، إلى خمس ترجمات على مدى أربع سنوات ، و« لا علاقة لأي منها بالأخرى لا في المتن ولا في العنوان ولا حتى في الكتابة الموحدة لاسم المؤلف »[68] ، إلاّ أن هذا الاضطراب على مستوى المصطلح العربي يحمل جانبا سلبيا من جهة ، وجانبا ايجابيا من جهة أخرى ؛ حيث يعكس البديل الاصطلاحي كلمة أو لفظة عادية ، وفي الوقت نفسه نحن أمام طاقة لغوية قوية ، بمعنى هذا الاختلاف في وضع المصطلحات ما هو إلا دليل على ثراء وغنى المعجم العربي ، ويقع الإشكال في عدم التنسيق بين الباحثين في عملية توحيد وضع المصطلح ؛ أي اعدام العمل الجماعي ، ويتجلى ذلك بوضوح في العدد الهائل للمصطلحات العربية التي تقابل مفهوما أجنبيا واحدا ، وقد أدّى تعدد المصطلحات العربية إلى فقدان استعمال اللغة العربية المشتركة بين المتخصصين في فروع علمية مختلفة ، بل أدّى ذلك إلى عدم التفاهم العلمي بين الباحثين العرب في المجال الواحد.[69] وقد نوّه عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن مهام التنسيق على مستوى مستجدات المصطلحية ، وتوحيد المصطلحات يقع على عاتق مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط[70].

ويرى الدّارسون أن هذا الاضطراب على مستوى المفاهيم يعود إلى «عدم إدراك جوهر المفهوم في تصوره القصدي لحظة عملية إنتاجه في مهده الأوّل»[71]، ممّا يؤدي إلى ميلاد مصطلح عربي يتسم بالاضطراب على مستوى صياغته ومفهومه. ولتفادي هذا الخلط بين المصطلحات والمفاهيم ينبغي على المترجم تحديد المتصور وضبط مفهومه وفهم العلاقات القائمة بينهما في الأصل ، ثم تأتي مرحلة الترجمة إلى لغة الهدف ، أي بعد:

«1. إدراك المتصور الذي نشأ فيه المصطلح وتولد عنه.

2. إدراك المفهوم المرتبط بهذا المتصوّر.

3. إدراك الحقل الدلالي الذي نشأ فيه المصطلح.

4. اختيار المصطلح المناسب وفق الشروط السابقة مع علاقته بالإمكانيات اللسانية (المعجمية) التي تسمح بها اللغة الهدف من اشتقاق ونحت وتوليد وتركيب...لإخراج المصطلح ملائما لخصوصية اللغة الهدف»[72]، وعليه لا تقتصر عملية التدقيق والتمحيص على الكفاءة الترجمية فحسب، وإنّما يقع الاهتمام أكثر على «شروط الصناعة المعجمية المدركة لحتمية الوعي بالوظيفة التعريفية التي تحملها اللفظة داخل بيئتها المعجمية، ومدى اتسامها بسمة الثبات الدلالي الذي ينبغي أن يمنحها إياه وجودها المعجمي القائم أساسا على دلالته الصرفية التي لا يتوصل إليها إلا صانع المعجم»[73].

إنّ تأسيس المفهوم المناسب للمصطلح وضبطه يتطلب الإلمام بالنظريات الحديثة ومعرفة اللغات الأخرى وكذا التكوين في مجال الترجمة المصطلحية، إذ تتطلب هذه الأخيرة الدقة والتركيز، وهو الأمر الذي يقتضي مترجما يكون تكونه معمّقا في مجال اللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية، ولسانيات النّص، ونظريات تحليل الخطاب، وفي تاريخ العلوم والأفكار وتاريخ الثقافات والحضارات، حتّى يتمكن من معرفة القواعد النظرية التي تتحكم في نظام اللغة التركيبي والدلالي، وكذلك التحكم في معرفة كيفية اشتغال النصوص وتحليلها، وإدراك استراتيجيات إنتاج الخطاب وإمكانيات فهمه وتأويله، والتدقيق في سياقات إنتاج العلوم والأفكار وأبعاد تكوينها، وفهم الثقافات والحضارات والتمييز بين خصوصياتها وأبعادها الاجتماعية ومن ثم ترجمتها،

لذا دعا أهل الاختصاص إلى الاهتمام بالترجمة والنظر إليها« على أنّها عملية تعاون بين المترجمين والمراجعين وعلماء المصطلحات»[74]، فمن خلال تشكيل فرق المترجمين والاعتراف بأهمية ودور المراجعين والتنسيق مع علماء المصطلحات سيؤدي حتما إلى بناء مصطلحات موحدة تتسم بالموضوعية والدّقة، وهو الأمر الذي دعا إليه "عبد الرّحمن الحاج صالح" قائلا:«لابد من التوسع في إقامة مراكز لدراسة وممارسة فن الترجمة في كل بلد عربي بشرط أن يكون التنسيق بينها، وتشجيع الأبحاث في مجال الترجمة»[75]، والاهتمام بالدرجة الأولى بتكوين مترجمين اختصاصيين في علم المصطلح والمجال اللساني المطبق على المصطلحات التقنية والعلمية، وحتى يتحقق ذلك لابد من استرجاع المكانة الأصلية للغة العربية وتعميم استعمالها على مستوى كل الميادين، وبالخصوص في مجال التعليم، على أن تكون عملية التعريب منتظمة ولا يكون ذلك إلاّ بـ«الترجمة المبرمجة المخططة»[76]، بوصفها

الوسيلة الأنجع لتحقيق الرقي العلمي والتقني باستعمال اللغة العربية ، وقد رسمت في شأن ذلك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم « خطة طموحة في مجال تعريب العلوم اللغة العربية عن طريق تفعيل عملية الترجمة وخاصة ما يتصل بجانب التعليم في الجامعات العربية ، وتعريب لغة البحوث العلمية ، وهذا كله لتحقيق المعاصرة ومسايرة التعريب المواكب»[77] ، حيث كانت تسعى هذه المنظمة من خلال الخطة التي وضعتها إلى الاهتمام بالمؤسسات الخاصة بالترجمة والنشر والعمل على إحداثها في كل الأقطار العربية ، وكانت نيتها في ذلك تتمثل في:

« - اغناء الفكر العربي وإخصابه بروائع التراث العالمي
- إرساء نهضة علمية بنقل العلوم المختلفة والتكنولوجيا الحديثة
- نقل الدراسات العميقة في شتى فروع المعرفة لتعزيز البحث العلمي
- المساعدة على تعريب التعليم بشتى مراحله وأنواعه في جميع البلدان العربية
- تعريف المواطن العربي بقضايا العصر ومشكلاته
- تعريف العالم بنتاج الفكر العربي قديمة وحديثة
- تطوير اللغة العربية بحيث تصبح قادرة على التعبير عن متطلبات الثقافة الحديثة»[78] ،

فالترجمة التقنية إذًا ، هي وسيلة من الوسائل التي تسهل التواصل بين الشعوب و نستطيع من خلالها تحقيق التنمية وإدراك الحداثة ومواكبة الفكر الثقافي العالمي ورفع اللغة العربية إلى أعلى درجات في صياغة مفرداتها وتراكيبها.

8. خاتمة

أختم هذه الورقة بالنتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي أجدها مهمّة في هذا المجال.

– يعود عدم توحيد المصطلح العربي ، في رأي الباحثين ، إلى عدم توفر المعاجم المتخصصة الخاضعة للتقييس ، وعدم مواكبة اللغة العربية لتطور العلوم ، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين المؤسسات المعنية ، التي تنعدم فيها الموضوعية ، ومراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

– أدّى عدم احترام المقاييس الدولية إلى الفوضى والتضارب المفهومي في المصطلح العربي ، كما أدّى أيضا إلى عدم توحيد المصطلحات الناتج عن غياب الدراسة العلمية الدقيقة في هذا المجال ، وبالتالي عدم تأسيس المفهوم المناسب تأسيسا صحيحا ، وقد شكّل هذا الأمر عائقا أمام عملية الترجمة وتطوير الدرس اللساني العربي.

– لقد أدّى الركود في تأليف المعاجم وعدم الاهتمام بالتقنيات المستحدثة إلى تأخر اللسان العربي في مواكبة عصر المعرفة والتكنولويجيا.

– يعود تعدد المصطلحات العربية مقابل مفهوم أجنبي واحد ، إلى التمسك الشخصي بالمصطلح وادعاء السبق والريادة ، وانعدام الروح الجماعية واللجوء إلى منهجية موّحدة في عملية تعريب المصطلحات أو ترجمتها ، وهذا الأمر أدّى إلى تشتت جهود الباحثين وعدم التنسيق بينهم ، إذ ، على حدّ قول "محمود فهمي حجازي" ، لا يمكن أن تؤخذ قضية المصطلح اللغوي «برؤية فردية أو حزبية أو قطرية ، ولا يمكن أيضا أن تبحث بطريقة النظر في المصطلح المفرد ثم الخلاف حوله والتشكيك فيه وإعادة النظر فيه»[79].

– إنّ الاهتمام بالمصطلح العلمي اليوم ، والتركيز على جودة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، في خضم تسارع العلوم وتقنيتها ، بمثابة الحل المناسب لربط الصلة بيننا وبين الأمم المتقدمة علميا ، وذلك بنقل المعارف والعلوم والثقافات والحضارات ، والتعبير عنها بمصطلحات عربية من أجل النهضة باللغة العربية وبالبحث العلمي في القطر العربي.

- **توصيات**

– ينبغي على المنظمات العربية والمراكز العربية للتعريب والترجمة والمجامع اللغوية والمؤسسات العلمية وغيرها ، تكريس الجهود من أجل تأليف معاجم متخصصة عربية معاصرة تخضع لمنهجية علمية حديثة يتكفل بها فريق بحث مختص في الميدان ، فواضع المصطلحات يحتاج إلى« بنك من النصوص تستخرج منه قاموس كبير تجمع فيه وترتب جميع الألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي ، أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها) مع عدد كبير جدا من السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر»[80].

– الالتزام بالتنظيم والروح الجماعية مع مراعاة التقنيات الحديثة المستعملة في البحوث المعجمية المعاصرة ، ومد الجسور بين الدرس اللغوي العربي القديم وما توصل إليه الدرس اللغوي الحديث لضمان مواكبة مستجدات العصر في مختلف المجالات ، إذ يقول في هذا الصدد اللساني "أندريه مارتيني" أن «علماء اللغة العرب القدامى بحثوا في اللسانيات بحثا ممتازا ولكن المشكلة هنا هي مشكلة الترجمة. فليس هناك مترجمون عرب في الوقت الحاضر استطاعوا أن يضعوا أمامنا ذلك التراث اللغوي العربي القديم فمثلا لا تستطيع أن تعرف ماذا قال العرب عن وصف الحروف ومخارجها إذ لم يكن هناك ترجمة ممتازة»[81]، لذا ينبغي على اللسانين العرب المعاصرين البحث في الدرس اللغوي العربي القديم باستعمال اللسانيات التقابلية.

– الاهتمام بتوحيد وضبط المصطلحات اللغوية العلمية في كل المجالات وعلى الخصوص في الأطوار التعليمية ، ابتداء من المراحل التعليمية الأولى ، ولا يكون ذلك إلاّ عن طريق تنظيم التواصل والاتصال بين المجامع اللغوية العربية والعمل وفق إستراتيجية هدفها الأسمى تنسيق جهودها المرتبطة بالتراث اللغوي العربي ، من أجل تحقيق مرجع واحد موحد بين الأمم العربية يشمل على مصطلحات لغوية علمية في كل المجالات ، السياسية ، والاقتصادية ، والأدبية ، والمدرسية ، والجامعية... ، ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بوساطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة ، التي تجعل من اللغة العربية تواكب التفكير العلمي الحديث في إنشاء معاجم متخصصة ، وبالتالي تستعمل كلغة علمية مؤهلة لعملية تدريس كل المواد العلمية في كل مراحل التعليم في القطر العربي.

– الاهتمام والتركيز على الحاسوب باعتباره خزانا للمعلومات والمعارف بامتياز ، حيث يسهم بقوة في إنشاء بنك مركزي للمصطلحات العربية ، الذي يكون قابلا للتطوير والتجديد وفق حقل الاختصاص وتطور هذه الحقول المعرفية ، ويسهم هذا البنك بقوة أيضا في تزويد المترجم بالمقابل العربي للمصطلح العلمي والتقني بطريقة دقيقة محكّمة من حيث المعنى والسياق الذي يرد فيه ، مع مراعاة الجانب اللغوي من حيث الصرف والإعراب والتركيب ، وبالتالي العمل على توحيد وتنسيق المصطلحات العلمية العربية في القطر العربي.

9. المصادر والمراجع

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

- افيتش (ميلكا) ، **اتجاهات البحث اللساني** ، تر: صالح مصلوح ، وفاء كامل فايز ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط 2 ، 2000

- باسل (حاتم) وإيان ميسون ، **الخطاب والمترجم** ، تر: عمر فايز عطاري ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1995

- بينفنست(إميل) ، **سيميولوجيا اللغة** ، تر: سيزا قاسم ، ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة ، مدخل إلى السيميوطيقا ، لمجموعة من المؤلفين ، إشراف: سيزا قاسم نصر حامد أبو زيد ، دار إلياس ، القاهرة ، 1986 ،

- تشومسكي (،نوعم)، **اللغة والمسؤولية** ، ترجمة وتمهيد ،وتعليق: حسام البهنساوي ، مكتبة زهراء للشرق ، ط2 ، القاهرة ، 2005

- حجازي(محمود فهمي) ، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح** ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، دت.

- الحاج صالح (عبد الرحمن) ، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ج1

- جيريمي (مندي) ، **مدخل إلى دراسات الترجمة ، نظريات وتطبيقات** ، تر: هشام علي جواد ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2009
- الديداوي (محمد) ، **الترجمة والتواصل ، دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم** ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، لدار البيضاء ، المغرب ، 2000
- دو سوسير ، **دروس في الألسنية العامة** ، تر: صالح القرمادي وآخرون ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1985.

- السراقبيّ(وليد محمد) ،**الترجمة المشوّهة وفوضى المصطلح اللساني** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، (قضايا لغوية العدد 3) ، دمشق ، 2017

- صالح بلعيد ، **دروس في اللسانيات التطبيقية** ، دار هومة ، الجزائر ، 2003

- كوميساروف(فلين ناعوموفيتش) ، **علم الترجمة المعاصر** ، تر: عماد محمود حسن طحينة ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2010

- محمد شوقي (الزين) ، **الترجمة الهيرمينوطيقا الاستيطيقا، دروس في طبيعة القول الفلسفي بين النقل والتأويل** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد ، ط1 ، بيروت ، 2018

- مارتيني (أندريه) ، **مبادئ في اللسانيات العامة** ، تر: سعدي زوبير ، دار الأفاق ، الجزائر ، 1999

- الميساوي(خليفة) ، **المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم** ، منشورات الاختلاف ، ط1 ،الجزائر ،2013

- ميشال زكريا ، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية** ، (النظرية الألسنية) ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ط1 ، بيروت ، 1996 ،

- نيوبرت(ألبرت) وغريغوري شريف ، **الترجمة وعلوم النّص** ، تر: محي الدّين حميدي ، جامعة مللك السعود ، الرياض ، 2002

- نيومارك (بيتر) ، **الجامع في الترجمة** ، تر: حسن غزالة ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، ط1 ، بيروت ، 2006

- الوعر (مازن) ، **دراسات لسانية تطبيقية** ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، دمشق ، 1989

- وغليسي (يوسف) ، **إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد** ، منشورات الاختلاف ، ط1 ، الجزائر ، 2009

- Christian Bachman et autres, Langage et communication sociales, Édition Didier, Paris, 1991

الهوامش والإحالات

[1] فلين ناعوموفيتش كوميساروف ، علم الترجمة المعاصر ، تر: عماد محمود حسن طحينة ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2010 ، ص 25.

[2] ألبرت نيوبرت و غريغوري شريف ، الترجمة وعلوم النّص ، تر: محي الدّين حميدي ، جامعة مللك السعود ، الرياض ، 2002 ، ص 4.

[3] محمد شوقي الزين ، الترجمة الهيرمينوطيقا الاستيطيقا ، دروس في طبيعة القول الفلسفي بين النقل والتأويل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد ، ط1 ، بيروت ، 2018 ، ص 13.

[4] جيريمي مندي ، مدخل إلى دراسات الترجمة ، نظريات وتطبيقات ، تر: هشام علي جواد ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2009 ، ص 56.

[5] بيتر نيومارك ، الجامع في الترجمة ، تر: حسن غزالة ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، ط1 ، بيروت ، 2006 ، ص 66.

[6] فرديناند دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، تر: صالح القرمدي ومحمد شاوش و محمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1985 ، ص 136

[7] ميلكا افيتش ، اتجاهات البحث اللساني ، تر: صالح مصلوح ، وفاء كامل فايز ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط 2 ، 2000 ، ص 275.

[8] - voir : Christian Bachman et autres, Langage et communication sociales, Édition Didier, Paris, 1991. P45.

[9] أندريه مارتيني ، مبادئ في اللسانيات العامة ، تر: سعدي زوبير ، دار الأفاق ، الجزائر ، 1999 ، ص 16.

[10] إميل بينفنست ، سيميولوجيا اللغة ، تر: سيزا قاسم ، ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة ، مدخل إلى السيميوطيقا ، لمجموعة من المؤلفين ، إشراف: سيزا قاسم نصر حامد أبو زيد ، دار إلياس ، القاهرة ، 1986 ، ص 188.

[11] نفسه ، ص 189.

[12] ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية ، (النظرية الألسنية) ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ط1 ، بيروت ، 1996 ، ص 26.

[13] ميلكا افيتش ، المرجع السابق ، ص 297.

[14] نوعم تشومسكي ، اللغة والمسؤولية ، ترجمة وتمهيد ،وتعليق: حسام البهنساوي ، مكتبة زهراء للشرق ، ط2 ، القاهرة ، 2005 ، ص 46.

[15] نفسه ، ص 47.

[16] نفسه ، ص 186.

[17] ألبرت نيوبرت و غريغوري شريف ، المرجع السابق ، ص 195.

[18] فلين ناعوموفيتش كوميساروف ، المرجع السابق ، ص 26.

[19] جيريمي مندي ، المرجع السابق ، ص 24.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

[20] فلين ناعوموفيتش كوميساروف ، المرجع السابق ، ص 51.
[21] باسل حاتم وإيان ميسون ، الخطاب والمترجم ، تر: عمر فايز عطاري ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1995 ، ص 37.
[22] فلين ناعوموفيتش كوميساروف ، المرجع السابق ، ص 32.
[23] جيريمي مندي ، المرجع السابق ، ص 83.
[24] ينظر: نفسه ، ص 85- 88.
[25] فلين ناعوموفيتش كوميساروف ، المرجع السابق ، ص 51.
[26] نفسه ، ص 91.
[27] نفسه ، الصفحة نفسها.
[28] نفسه ، ص 111.
[29] نفسه ،ص 114.
[30] نفسه ، ص 117.
[31] نقسه ، ص 118.
[32] نفسه ، ص 128.
[33] محمد شوقي الزين ، المرجع السابق ، ص 17
[34] وليد محمد السراقبيّ ،الترجمة المشوّهة وفوضى المصطلح اللساني ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، (قضايا لغوية العدد 3) ، دمشق ، 2017 ، ص 33.
[35] خليفة الميساوي ، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ، منشورات الاختلاف ، ط1 ،الجزائر ،2013 ، ص 15.
[36] ينظر نفسه ، ص 16.
[37] محمد الديداوي ، الترجمة والتواصل ، دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم ، المركز الثقافي العربي ، ا ط1 ، لدار البيضاء ، المغرب ، 2000 ، ص 47.
[38] خليفة الميساوي ، المرجع السابق ، ص 31.
[39] محمد الديداوي ، المرجع السابق ، ص48.
[40] خليفة الميساوي ، المرجع السابق ، ص 39.
[41] نفسه ، ص 32.
[42] محمد الديداوي ، المرجع السابق ، ص48
[43] خليفة الميساوي ، المرجع السابق ، ص 41.
[44] أنظر: وليد محمد السراقبيّ ، المرجع السابق ، ص 34-35.
[45] يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، منشورات الاختلاف ، ط1 ، الجزائر ، 2009 ، ص 28
[46] محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، دت
[47] عبد الرّحمن الحاج صالح ، بحوث في دراسات في اللسانيات العربية ، موفم للنشر ، الجزائر ،2007 ، ج1 ، ص375.
[48] ينظر: نفسه ، صص 375-376.

[49] خليفة الميساوي ، المرجع السابق ، ص 31.

[50] رجب عبد الجواد إبراهيم ، دراسات في الدلالة والمعجم ، دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة ، 2001 ، ص196.

[51] نفسه ، الصفحة نفسها.

[52] نفسه ، ص 197.

[53] ينظر: نفسه ، ص 158.

[54] محمد عصفور ، دراسات في الترجمة ونقدها ، دار الفارس للنشر ، الأردن ، ط1 ، 2009 ، ص64

[55] شرف محمد/ اللغة العربية والمصطلحات العلمية ،/ مجلة (المقتطف) مج 74 ج2 ص 1969/167 نقلا عن: محمد علي الزركان ، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث دراسة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، (د.ط) ، 1988 ، دمشق ، ص 382.

[56] خليفة الميساوي ، المرجع السابق ، ص 85.

[57] كريستين دوريو ، أسس تدريس الترجمة التقنية ، ترجمة هدى مُقنَّص ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيت النهضة) ، ط1 ، لبنان ، 2007 ، ص 38.

[58] فيلين ناعوموفيتش كوميساروف ، علم الترجمة المعاصر ، ص 333.

[59] ألبرت نيوبرت وغريغوري شريف ، المرجع السابق ، ص 14.

[60] كريستين دوريو ، المرجع السابق ، ص 177.

[61] خليفة الميساوي ، المرجع السابق ، ص 74.

[62] نفسه ، الصفحة نفسها.

[63] نفسه ، ص 75.

[64] نفسه ، الصفحة نفسها.

[65] ينظر: مازن الوعر ، دراسات لسانية تطبيقية ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، دمشق ، 1989 ، ص 291.

[66] ينظر: عباس عبد الحليم ، المصطلح النقدي والصناعة المعجمية ، دراسة في المعاجم والمصطلحية وإشكالاتها المنهجية ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ط1 ،عمان ، 2015 ، ص81-82.

[67] ينظر: يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، منشورات الاختلاف ،ط1 ، الجزائر ، صص 142 ، 510

[68] نفسه ، ص 510

[69] **ينظر:** محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص 199.

[70] ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح ، بحوث في دراسات في اللسانيات العربية ، ص 381.

[71] خليفة الميساوي ، المرجع السابق ، ص80.

[72] نفسه ص78

[73] عباس عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص 85.

[74] بيتر نيومارك ، الجامع في الترجمة ، ص5

[75] ~~عبد الرّحمن الحاج صالح ، بحوث في دراسات في اللسانيات العربية~~ ، ص 371.

[76] نفسه ، ص 373.

[77] صالح بلعيد ، دروس في اللسانيات التطبيقية ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 201.

[78] نفسه ، الصفحة نفسها.

[79] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص223.

[80] عبد الرحمن الحاج صالح ، المرجع السابق ، ص 379.

[81] مازن الوعر ، دراسات لسانية تطبيقية ، ص 286.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583